في ان موضوع كل علم متحد مع اشخاص موضوعات المسائل في الوجود الخارجي وانما الاختلاف بحسب المفهوم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد خاتم النبيين وآله المرضيين اما بعد
فقد رتبنا هذا الكتاب على مقدمة ومباحث وخاتمة اما المقدمة فهي موشحة بسبائك
التبيكة الاولى في تنقيح موضوع صناعة الاصول فاعلم انه لا ينبغي الاشكال في ان موضوع
كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وهي ما يعرضه بلا واسطة في العروض وان كان
المعروض في نفسه محتاجا الى العلة المعبر عنها بالواسطة في الثبوت الا انه في كل علم
ليس الا نفس موضوعات مسائله وجودا وخارجا ولا مغايرة بينه وبينها الا بحسب
المفهوم الكلي المنتزع من تشتتها المتحد معها في الخارج اتحاد الطبيعي وافراده وما هي
بينهما نسبة الكلي الطبيعي وافراده فالموضوع بحسب المفهوم هو المعنى الكلي الجامع الملحوظ
في العقل وبحسب الحقيقة الخارجية اشخاص الموضوعات الخاصة وما يعرض هذه
الخواص فهو عارض للطبيعة حقيقة لعدم كون الطبيعة ملحوظة بشرط عدم الخصوصية
اللاحقة بل لا بشرط فلا تكون عوارض الاشخاص من عوارض الطبيعة لانفراد من
العينية بين الطبيعي وافراده نعم قد يحتاج الى لحاظ الطبيعة بشرط لا لاخراج علم
اخر كان موضوع العلم الالهي بالنسبة الى الرياضي فظهر بما ذكرنا انه لا يشكل التوفيق
بين ما سمعته من تحديد موضوع العلوم وبين ما نجده من كون البحث في العلوم غالبا
عن عوارض الموضوعات الخاصة وقلما يتفق البحث فيها عما يعرض كلي الموضوع
وجنسه لما عرفت انفا ان كلي الموضوع ليس الا مفهوما منتزعا من اشخاص
موضوعات المسائل فهو عين تلك الخواص وجودا فيكون هو بعينه المعروض
لعوارضها حقيقة وصادقا ولا فرق فيما ذكرناه من كون الموضوع هو المعنى
الطبيعي الجامع انما هو على تقدير وحدة حقائق موضوعات المسائل واتحادها بتمامها
وان لم يمكن لنا تحديد تلك الطبيعة بعنوان خاص واما على تقدير تباين حقائقها
وعدم وجود الجامع بين ذواتها كما يعطيه شدة اختلاف موضوعات المسائل
ومحمولاتها فالموضوع في الحقيقة امور متعددة وجزئيات متشتتة
جمعها غرض واحد فهو مفاد وليس لها كلي طبيعي نعم يصح اعتبار مفهوم واحد

والطبيعي حيث قيدوا الموجود
بان لا يكون طبيعيا او رياضيا
بان لا يكون متخصص الاستعداد لعروض
محمولات مسائل الطبيعي والرياضي لم
فانها انما تعرضه بلحاظ تخصصه بكونه عددا
او مقدارا في الرياضيات او جسما في الطبيعيات
ولا نحتاج في اثبات كون البحث في الالهي عن الجسم وكون
الجسم من مسائل الالهي عن فعله لعلة نفس
موضوعاتها متخصصة بما ذكر فان البحث عن الجسم
الجسمية والكمية ليس من موضوعها
والكمية كما هو واضح فلا تغفل

علیه خاتمة لاریب ان الکلام فی مقدمة المستحب فی الوجوب مطلقا او بالتفصیل
بین الموصلة وغیرها او المقصود بها الترتب وغیره وغیر ذلک من التفاصیل هو الکلام
فی مقدمة الواجب کما انه لا ینبغی الریب فی وضوح الفرق بینهما وبین مقدمة الحرام والمکروه
فانه لا تتصف بالحرمة او الکراهة علی القول بالملازمة الا خصوص العلة التامة
توضیح الفرق ان الاخلال بشیء من مقدمات الواجب یخل بمهم المولی لاستحالة وجود
مطلوبه بدون وجود جمیعها وهذا بخلاف الحرام فان مطلوب المولی ومهمه انما هو
الترک ولا یتفاوت فیه اصلا وجود المقدمات جمیعها وعدمها للتمکن من الترک
المطلوب علی التقدیرین فلا مقتضی لسرایة طلب ترک الحرام الی ترک تلک المقدمات
ولا لترشح مبغوضیة فعله الی فعلها فان فعلها ان کان لا یخل بمطلوب المولی
ومهمه فلا یعقل ان یبغضه وان کان وجود المبغوض یستحیل بدون وجودها
فان مجرد هذا التوقف لیس ملاکا للترشح بل لا بد من کون المتوقف علیه
یوجب فعله وترکه تفویتا وتانیا لمطلوب المولی بان یکون فعله ناقضا فی تحصیل
له مطلوبه وترکه مضرا بحصوله وهذا من خواص مقدمة الواجب والمندوب فان
فعل مقدمة الحرام انما ینفع فی حصول مبغوضه مع ان ترک مقدمة الحرام لا
یضر بمطلوبه المحبوب بل یضر بوجود المبغوض وهو لا باس به ولنختم علی نفی
الباس الجزء الاول من سابلة الاصول ویتلوه النهی عن الضد وقد اتفق الفراغ
منه لیلة الثالث عشر من صفر المظفر من سنة الالف وثلثمائة واربع وعشرین علی
ید مؤلفه الاثم المفتقر الی الله تعالی [illegible] محمد صالح
فی محلة العمارة احدی محال المشهد المقدس الرضوی علیه السلام فی الدار المتعلقة بآل
الشیخ جعفر کاشف الغطاء رحمهم الله تعالی والحمد لله
اولا واخرا وظاهرا وباطنا